■ قد تتوافق قصص الماضي والحاضر الأسطورية في إشغال الناس على حساب القضايا المتصلة بحياتهم وشؤون معيشتهم.. والأمر الغريب أن قصص الماضي وإن كانت غرامية وغزلية لقيس وليلى وعنترة وعبلة إلا أن لها ما يبررها من الناحية الادبية لتطوير فن القصة والمسرح .. الخ.

ليلى واتفـاق فبـراير

ناصر العطار ○

• المشـترك يسعى لتعطيـل الانتخابات النيابية 2011

أما قصص الحاضر فلا يرى أو يلمس منها سوى الإضرار بالوطن ومصالحه لأنها من تأليف وإنتاج أولئك الذين يسعون بكرة وعشياً وبشكل مستمر لتحقيق مصالحهم مهما كانت متناقضة مع أمن الوطن واستقراره ومكتسباته- في ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م بالتحرر من الاستبداد والاستعمار- ووحدته ونهجه الديمقراطي الذي مكّن الشعب من ممارسة حقوقه وتسيير شؤون حياته ومعيشته عن طريق الانتخابات وصناديق الاقتراع باعتبارها الخيار الامثل والوحيد للديمقراطية الحقيقية والمطبقة في الكثير من الشعوب المتقدمة والنامية.. والمتابع لتصرفات النافذين في اللقاء المشترك، فهم- سراً وعلانية- يبيحون جميع المنكرات بالارتداد عن النظام الجمهوري والعودة للإمامة البغيضة والعمالة والموالاة للاستعمار والنفوذ الخارجي والدعوة للانفصال وإعاقة إجراء أي استحقاق دستوري طالما تعارض مع مصالحهم، أما مبرراتهم فكثيرة تبدأ بقلب الحقائق وتصوير الباطل حقاً والحق باطلاً، وما قد يعجزون عن تبريره فيرجعون ذلك الى ذريعة أنه ينطوي تحت الأنشطة السياسية.. الخ.

ولأن الحديث والأزمات التي يراد بها الضغط على الدولة والمؤتمر الشعبي العام تُفتعل تحت ذرائع اتفاق فبراير وبشكل غير مسبوق ومألوف في الأعمال الديمقراطية لبطلان تلك الذرائع التي اعتاد المشترك على ممارستها لإجهاض كافة الحوارات السابقة وباتت حجر عثرة وعائقاً منيعاً في السير قدماً باتفاق فبراير والانتخابات النيابية في موعدها ولم يعد من خيار سوى أن يهب الشعب لتقرير مصالحه وبما يكفل ممارسة حقوقه في تسيير شؤونه دون الوقوع في المصائد المعدة سلفاً، ولن يتأتى ذلك الا بالتعمق في المواقف والتصرفات السابقة للأحزاب والاسترشاد بالإجابة- من قبل المعنيين- عن التساؤلات للقضايا الغامضة إضافة الى الآتي: - ألم يأت الاتفاق بعد حوارات مضنية آخرها تم برعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام كما روعي تجنب سلبيات الماضي بأن قامت كتل أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام بتقديم مشروع الاتفاق للبرلمان والذي أقره في جلسته الاستثنائية في ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٩م.

-ألم تكن بنود الاتفاق محددة وواضحة المعاني والمقاصد وقد سبق الخوض فيها والاتفاق بشأنها مسبقاً، وهذا ما يدحض تذرع المشترك ومغالطاته، بل إن المؤتمر الشعبي العام قد سبق وأن نفذ البنود التي هي في مقدوره وصلاحيته وأبرز ذلك ما يخص البند أولاً من الاتفاق والمتعلق بالتعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والانتخابي بأن ضمن رؤيته واستراتيجيته في البرنامج الانتخابي لمرشحه لرئاسة الدولة ٢٠٠٦م، وكذا المبادرات التي قدمها فخامة رئيس الجمهورية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لأكثر من مرة وجلس مع قيادات الأحزاب لمناقشتها ثم عرضها على مجلس الشورى وبالمثل تمت العملية في أروقة المؤتمر الشعبي العام وبجدية ومصداقية وموضوعية في كافة التزاماته وأنشطته تجاه الحوارات التي تمت مع اللقاء المشترك، متجاوزاً كافة الصعوبات والعوائق المفتعلة من المشترك لإجهاض جميع الحوارات، وأبرز ذلك سعيه للمضي قدماً باتفاق فبراير، حيث وجه الدكتور عبدالكريم الأرياني- النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام- رسالة للقاء المشترك تضمنت رؤية المؤتمر حول قضايا الحوار مع المشترك والبرنامج الزمني للتنفيذ، تم نشرها بصحيفة «الميثاق» عدد (١٤٦٤) وتاريخ ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٩م ص٣، بعد أن تهرب المشترك وماطل في تقديم رؤيته وسعى لبدائل أخرى تحت دعوته لحوار سمّي بالوطني ضم بعض قياداته.. وشيئاً فشيئاً حتى وصل به الأمر الى جعله يقف في وجه كافة الأنشطة التي بُذلت للخروج من مأزقه فأجهض انعقاد الحوار الوطني تحت قبة مجلس الشورى والذي دعا إليه فخامة رئيس الجمهورية ولكافة ممثلي الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات المناضلة التي لها باع وخبرة في الدفاع عن الثورتين والوحدة .. الخ، وعلى الرغم من ذلك فقد عمل المؤتمر الشعبي العام على التعاطي الجاد مع تنفيذ اتفاق المبادئ الموقع بتاريخ ١٨ / ٦ / ٢٠٠٦م بتعديل المادة (١٩) من قانون الانتخابات بإضافة عضوين للجنة العليا للانتخابات تم اختيارهما من ممثلي اللقاء المشترك، وعند تنفيذ البند (١٢) من نصوصه والذي حدد بأن يعاد تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م بحيث تشكل من قضاة لا تقل درجتهم عن استئناف، ومثل ذلك كان تعامله مع ما تم الاتفاق عليه في وثيقة قضايا وضوابط الحوار التي تمت من قبل اللجنة التي شكلت وما تلى ذلك حتى تقديم مشروع التعديلات على قانون الانتخابات العامة رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م والذي أجهض وعلى مرأى ومسمع وفي قبة البرلمان بتاريخ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م نتيجة لتهرب المشترك وعدم الالتزام بتقديم مرشحيهم للجنة العليا للانتخابات والعديد من المواقف اللاحقة.

أخيراً إذا كان المشرِّع اليمني قد أحسن صنعاً عند وضعه لأحكام الدستور وقانون الانتخابات العامة ذات الصلة باللجنة العليا للانتخابات بأن جعلها مستقلة وأناط بها مهاماً ذات مجال واسع في الاشراف والرقابة والمحاسبة على سير أعمال اللجان المشكّلة منها ولكافة الانشطة الانتخابية وفي نفس الوقت لم يحد من ممارسة القضاء صلاحيته في الرقابة على أعمالها وكذا أناط بالناخب والمرشح وكل من له مصلحة تقديم الطعون والدعاوى في أي أعمال أو تصرفات تمت بخلاف القانون، وهذا يجعل اللجنة العليا للانتخابات جزءاً من القضاء أو أي من الجهات الأخرى في الحكومة.

فلماذا إذاً اللقاء المشترك على أن تُشكّل أولاً من القضاة كما ورد في البند (١٢) من اتفاق المبادئ وما تم الاتفاق والتوقيع عليه في الحوارات التي تمت خلال عام ٢٠٠٧م والتي عدل عنها في مطالبه اللاحقة بأن تشكّل من الأحزاب وتهرب- كما اشرنا- عن تقديم مرشحيه إلى مجلس النواب.. ثم عدل عن ذلك، ومن موقف لآخر كانت المطالبة بحسب ما ورد في البند (٣) من اتفاق فبراير بأن تشكل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً للقانون، وهذا يعود الى ما قبل اتفاق المبادئ البند (١٢) الموقّع في ١٨ / ٦ / ٢٠٠٦م ثم يلي ذلك التنصل التام عن الدستور والقانون وذلك بحسب رسالة المشترك الاخيرة التي وجهت للمؤتمر وأرفقها بمشروع محضر اتفاق بينه وبين المؤتمر لتنفيذ اتفاق فبراير.. وهي نفس المواقف التي تعامل بها المشترك مع التعديلات على قانون الانتخابات.

ألا يعد كل هذا التخبط في التصرفات دليلاً واضحاً على أن القصد والنية هو تعطيل الانتخابات جملة وتفصيلاً، ويتضح ذلك بجلاء أكثر فيما يتعلق باللجنة العليا للانتخابات وسجلات الناخبين كونهما الدعامة الرئيسة لإجراء أي انتخاب أو استفتاء .. ولا صلة لهما بأية قضايا أخرى كونهما أدوات لممارسة الديمقراطية عبر الانتخاب.. ولكل مبصر أن يرى النور والحقائق بشأن مختلف القضايا..□

* رئيس دائرة الشؤون القانونية

المراهقون وخطر دفعهم إلى الجحيم

■ لقد آن الأوان لنعترف- كأهل ومربين، وأجهزة وجهات أمنية- أن الحياة تتغير باتجاهات قد لا نرغبها دائماً، وأن الشباب يميلون إلى التأثر السريع بما يحيط بهم من متغيرات محلية وعالمية عبر التقليد والمحاكاة رغبةً في مجاراة الجديد والتميز بالمظهر واللباس وأنماط السلوك، والأفكار الغريبة والداخلة على المجتمع اليمني الأصيل صاحب الحضارات، والمشهود له بالحكمة والقلب الليّن والفكر العظيم..

أ.د/ صلاح الدين الجُماعي

• المراهقة يجب الاتتحـول الى بـؤر لنشر التعصب بين الشـباب

لقد هز مشاعرنا جميعاً الحادث المؤلم والمؤسف له محاولة اغتيال السفير البريطاني في الأسبوع الماضي في أمانة العاصمة، والذي راح ضحيته شاب في مقتبل العمر، تم استقطابه من جماعة سخرت كل إمكاناتها لإغواء الشباب القابل للاستهواء، بالإغراءات، وإعطائهم مفاتيح الجنة في حال تنفيذ مثل تلك الجرائم، وهذا ما حصل مع الشباب والأطفال في الحرب العراقية الإيرانية، فقد وجد مع القتلى والأسرى هذه المفاتيح المزعومة معلقة على صدور هؤلاء البسطاء من الشباب السذج، والأطفال، والتي لا يقرها ولا يرضى عنها دين ولا مذهب ولا عقيدة ولا كائن من كان من البشر يحمل في صدره قلباً يعرف الرحمة والخوف من الله تعالى من إزهاق أرواح الناس الأبرياء، فقتل الشاب لنفسه جريمة، وقتل المارة من النساء والأطفال في الشارع العام أيضاً جريمة، ومحاولة زعزعة أمن واستقرار اليمن جريمة الجرائم، وتشويه سمعة وصورة اليمن واليمنيين في الأعلام الخارجي أمّ الجرائم.

أن الشاب المفخخ هو ضحية إما الجهل والتجهيل، وإما سوء التربية والتنشئة الأسرية بالدرجة الأولى، وإما لعدم وجود رقابة الوالدين، ولا نبرئ الرقابة المجتمعية والأجهزة الأمنية، ولا سيما أن الشاب المنتحر قد تم استدعاؤه واستجوابه من قبل السلطات قبل حوالي شهر ونصف من العملية الساذجة والتي افتقرت إلى أبسط أساليب التخطيط والتنفيذ، والتي تدل على أن الجماعة الإرهابية التي خططت ودفعت بهذا الشاب إلى الجحيم "جماعة مبتدئة" في فن ومهارة الإعداد والتنفيذ، خاصة ونحن في القرن الواحد والعشرين.. لكن نقول لقد حفظه الله اليمن من كل شر وسوء ومتربص، وهذا يجعلنا نطالب بضرورة دعم الأجهزة الأمنية بالمعدات والتكنولوجيا، والمعلومات اللوجستية، وكل الإمكانات المتاحة لحماية الشباب من الوقوع في براثن من لا يرحم، ولا يخاف الله، ولا يراعي صغر سن هذا الشاب المغرر به..ويبدو أن وحدة اليمن وهدوءها واستقرارها وأمنها ونموها الاقتصادي يؤجج الحسد والغيرة والحسرة في نفوس من يعاني من الأمراض النفسية، كمرض السادية أي (التلذذ في تعذيب الآخرين) وكمرض السيكوباثية أي (التخريب والقتل المتعمد، ومعاداة كل النظم والقوانين واللوائح والمعايير المجتمعية، وقتل كل ما هو جميل في الوطن) وتخريب الوطن الغالي، وهذا يدخل ضمن الاضطرابات السلوكية والذهانية لمرضى النفس والعقل.

لقد هزني رؤية والد الشاب المكلوم والمفجوع عندما حاورته احدى القنوات الفضائية، عند معرفته بأن ابنه الشاب قد قضى نحبه بعد أن خطط له مع والدته للزواج في العام القادم.. ولكن ما عاد هناك خطط للمستقبل وللزواج ولا للحياة ولا حتى لهدوء الوالد المكلوم ولا لأسرته وأخوته..

وأما المقصد من هذا الكلام هو دعوة للآباء والأمهات والمربين وكل القائمين والمحيطين بأبنائهم إلى التيقظ وتحمل المسئولية، والرقابة الدائمة لكل سلوك أو مخالطة أبنائهم للآخرين، وخاصة رفاق السوء، وحتى لا تتكرر تلك المأساة والفاجعة في كل بيت ومع كل مراهق قد يتعرض للضغوط أو الاغراءات، والتي عادة ما تتوافق مع هذه المرحلة العمرية من بين (١١- ١٤ وتسمى مرحلة المراهقة المبكرة)، ثم تأتي المراهقة العمرية الأخطر وهي مرحلة (المراهقة الوسطى والتي عادة تكون من عمر نهاية ١٤- نهاية عمر ١٦ سنة)، ثم تأتي مرحلة المراهقة المتأخرة وتكون بين عمر (١٧ - ٢٠ أو حتى عمر ٢١ سنة) بحسب الفروق الفردية والوراثة والمناخ والتغذية.. الخ.

والمهم في الأمر أن مراحل المراهقة، هي مراحل البحث عن الهوية، والانتماء، والمكانة، والمرغوبية المجتمعية، وهي مراحل عادة ما ينخرط الشاب المراهق الفكري والجسدي والعقلي، والانفعالي، والعاطفي، إلى جماعات وأحزاب ومنظمات وغيرها، بحثاً عن دور أو مكانة أو قيادة لجماعة ما، أو للمسايرة أو المغايرة، وعموماً هذه المراحل العمرية يجب ألا نغفل عنها، ويجب أن نرعاها، ويتم فيها الاهتمام بالشباب وتقديم برامج وأنشطة وتدريبات قادرة على استيعابهم واحتوائهم من قبل الأسرة والمدرسة والجامعة وجميع مؤسسات المجتمع.

وبما أن إنكار المشكلات أو التقليل من تأثيرها لا يعني زوالها أو معالجتها، فإن العبرة في كيفية تناولها قبل أن تتحول إلى حالات مستعصية وبؤر للتعصب والعنف، والقتل، أو دوافع للانحراف السلوكي وتعاطي المخدرات كعلاج وهمي لحالات اليأس والإحباط وانعدام الأمل.

بالمقابل لا بد من التأكيد على العديد من القيم والعلاقات الإيجابية التي تتمتع بها الأسرة اليمنية، وما توفره لأبنائها من أشكال الرعاية والإشباع العاطفي، ولما من شأنه حماية الشباب من مظاهر العزلة والوحدة التي يعانيها العديد من أبناء المجتمعات الغربية المعاصرة.. ويكفي إلقاء نظرة على أرقام انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) مثلاً ؛ في مختلف مناطق العالم للتأكد بأن المنطقة العربية من أقل مناطق العالم إصابة بهذا المرض، والفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى مجموعة القيم العربية والإسلامية التي ينشأ عليها شبابنا منذ نعومة أظفارهم، مروراً بالمؤسسات التعليمية والتثقيفية المختلفة التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية مثل المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام المختلفة، والتي أصبحت مطالبة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بتطوير مناهجها وبرامجها كي تستطيع المنافسة والقيام بالأدوار والوظائف المناطة بها في عالم مفتوح على كافة الخيارات والتأثيرات بسلبياتها وإيجابياتها، ولمحاربة أوجه التطرف والغلو والتعصب، والفساد بكل صوره القبيحة.

نريد من الشباب اليمني أن يكونوا سند الأمة وثروتها، وأن تُعلّق عليهم الآمال العريضة سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى الوطن اليمني، نظراً لما يملكونه من إمكانات وطاقات.. ويتمنى الجميع على أبنائهم أن يكونوا عند مستوى هذه الآمال، ويكملوا ما بدأه آباؤهم، أو ينجزون ما لم يستطع الأهل إنجازه في الحياة، ومن أجل ذلك يقومون بإحاطة أبنائهم بالرعاية والمحبة ويحاولون أن يوفروا لهم كل ظروف وأسباب النجاح.

لكنهم وبسبب المبالغة في الرعاية والاهتمام يفرضون وصايتهم وآراءهم، ويحاولون تطبيق خبراتهم الحياتية على أبنائهم دون الانتباه إلى تغيير الزمان والظروف التي مكنتهم من إنتاج تلك المعارف والخبرات والتي قد لا تتناسب مع ظروف وزمان الأبناء بفعل عوامل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية المتسارعة، وعصر ثورة وتدفق المعلومات والفضائيات والانترنت.. ولعل الإفراط في الحب والخوف على الأبناء والحرص على تجنيبهم معاناة ذويهم، يكون حاجزاً يحول بينهم وبين الانخراط في التجارب ومعايشة الحياة عن كثب بما يمكّن شخصياتهم من النمو والتكامل الطبيعيين، ويفضي إلى نتائج معاكسة للمطلوب، أو الإهمال وعدم تحمل روح المسئولية في التربية.. ولهذا يعتقد العديد من علماء النفس، والخدمة الاجتماعية، والتربية أن إتاحة الفرصة للشباب لعيش تجاربهم وتكوين خبراتهم لا يتطلب سوى تمكنهم من تحصيل المعارف والعلوم الضرورية والتعلم من أخطائهم واختياراتهم المعبرة عن وعيهم، أما النصائح واتباع أساليب الوعظ والحماية، فإنها على الأغلب لا توصل إلى الغايات المرجوة في إيجاد شباب يعتمد عليهم في مستقبل الحياة الكريمة.

بالمقابل يريد الشباب من المجتمع أن يعترف بخصوصيتهم ويوفر لهم إمكانات التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم دون خوف أو مواربة، ويطلب الشباب من الأهل الكف عن التدخل الوصائي في شؤونهم، ومنحهم فرصة المشاركة في تقرير ما يخص حياتهم الشخصية ومستقبلهم التعليمي والمهني وفقاً لميولهم وتأهيلهم واستعداداتهم الخاصة.. فهل من سبيل للوصول إلى المطالب المحقة لدى الطرفين؟ وهل بالإمكان وقاية وطننا اليمن الحبيب من تلك الكوارث؟ أختتم بالقول المأثور والمعروف عند الجميع (الوقاية خير من العلاج)..

وأختتم مرة أخرى (اللهم احم اليمن وأبناءها، وأعد المغرر بهم لجادة الصواب، وانصر قائدنا، فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- محقق آمال وحدتنا اليمنية.. اللهم آمين).□

خيبة أمل جديدة للمرأة

■ جاءت نتائج الانتخابات المحلية التجديدية التي أجريت الأربعاء الماضي مخيبة لآمال المرأة ومختلف المراقبين والمهتمين الذين كانوا يأملون أن تشكل نتائجها محطة مهمة لتعزيز دور المرأة في العمل المحلي، وتمكين كل من رغبت من عضوات المحليات من تبوؤ أحد المناصب القيادية للمحليات المتنافس عليها بالصورة التي تجسد التوجهات الحكيمة للقيادة السياسية الحريصة على الدفع بالمرأة إلى آفاق أكثر رحابة من المشاركة الفاعلة في الحياة اليمنية.

وحقيقةً أن تلك النتيجة الطاردة للمرأة والرافضة لمشاركتها كانت نتيجة لحالة الذكورية الشديدة التي خيّمت على أجواء الانتخابات، فقد ضربت عرض الحائط بتوجهات القيادة السياسية الداعمة للمرأة ومعها أيضاً كافة التطلعات والآمال التي عبرت عنها أحزاب سياسية ومنظمات مدنية معنية بقضايا المرأة، وأكدت بما لايدع مجالاً للشك أن قضية مشاركة المرأة ستظل حبيسة التصريحات السياسية والإعلامية والتعبير عن الآمال والتحديات دون أن تجد الطريق إلى التبلور على الواقع خاصة وأن المتعصبين لذكوريتهم لن يتنازلوا قيد أنملة للمرأة والتي باتت مشاركتها لديهم بمثابة شبح يفزعهم ويدفعهم إلى ممارسة كل ما من شأنه أن يضع حداً لمشاركتها.

ولاريب أن هذا الموقف الذكوري للأغلبية الساحقة لأعضاء المحليات قد وضع المؤتمر في حالة محرجة وهم بالطبع من أعضاء المؤتمر كون هذا الموقف المتشدد الذي اتخذوه من مشاركة المرأة قد جاء غير منسجم مع توجهات تنظيمهم وأهدافه ومضامين برامجه السياسية والانتخابية المنتصرة للمرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف الأنشطة الحياتية.

ولكون تأكيدات قيادات المؤتمر الشعبي العام المستمرة والداعمة للمرأة من قضية مشاركتها- كان آخرها ما حملته مضامين تصريحات الأخت فاطمة الخطري رئيس دائرة المرأة بالمؤتمر عشية الانتخابات التجديدية للمحليات والتي أكدت خلالها قيام المؤتمر بالتعميم على مختلف أعضائه في إطار المحليات التي توجد بها عضوات- قد ذهبت جميعها أدراج الرياح وعكست حالة من الاهتزاز وسوء التنسيق بين المؤتمر وأطره وكوادره بالمحليات، فإن المؤتمر الشعبي العام لابد له أن يسارع باتجاه معالجة هذا الاختلال بالصورة التي تعيد الاعتبار لتوجهاته ومواقفه المنتصرة للمرأة وبما يعيد ثقة المرأة بتلك التوجهات المؤتمرية خاصة وأن النتائج قد زعزعت روح التفاعل لدى المرأة وجعلتها تفقد الأمل في بلوغ المستقبل الأفضل الذي تجد فيه نفسها عنصراً فاعلاً في صنع التحولات التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها اليمن في ظل عهد الوحدة والمناخات الديمقراطية القائمة على أساس المشاركة الشعبية الواسعة للرجل والمرأة على حد سواء في صنع الحاضر والمستقبل.

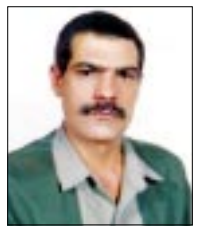

يحيى علي نوري

وحقيقة أن خير خطوة يمكن أن يقوم بها المؤتمر باتجاه مواصلة دعمه للمرأة ومشاركتها هي تلك الخطوة التي تعتمد على أسس وقواعد القانون المنظمة للعملية الانتخابية المحلية وغيرها وتمثل ضمانات حقيقية لمشاركة المرأة من خلال تحديد نسب لها في قوام قيادات المحليات وعلى مختلف مستوياتها، وتلك لاريب هي الطريق الأمثل والأسلوب الصحيح الذي من شأنه أن يحد من حالة الذكورية ورؤيتها العوراء للعملية الانتخابية وأن تجعل من عملية المشاركة في إدارة العمل المحلي مكفولة للرجل والمرأة وبالصورة التي تؤكد عظمة التزامنا بمثل وقيم الديمقراطية والإدارة العلمية الحديثة وعظمة إرادتنا نحو المزيد من التطوير والتحديث لتجربة بلادنا الديمقراطية.

كما أن هناك شيئاً آخر ويأمل العديد من المهتمين والمختصين بشئون التجربة الديمقراطية وبقضية مشاركة المرأة، يتمثل في قيام المؤتمر بتفعيل وتجديد مواقفه الداعمة للمرأة من خلال إصدار قرارات تعيين للعديد من الأخوات كمديرات عموم لعدد من المديريات خاصة في إطار المحافظات الحضرية مثل أمانة العاصمة ومدينة عدن كخطوة أولى نحو المزيد من المشاركة الايجابية للمرأة في إدارة العمل المحلي.

وخطوة كهذه لاريب إذا ما تحققت على الواقع فإن المرأة وما تتمتع به من مهارات ومعارف وكفاءات علمية ومهنية تؤكد بجدارة قدرتها على التعاطي المسؤول مع العمل المحلي وعلى مستوى مختلف جوانب العملية الادارية تخطيطاً وتنظيماً واشرافاً ومتابعة وتقييماً..

كما أن المرأة ستجد في مشاركتها هذه فرصة ثمينة لتؤكد قدرتها على كسب المزيد من التعاطف والتأييد من المجتمع المحيط بل ويعزز مستقبلاً من دور الهيئات الناخبة على المزيد من اختيار المرأة المرشحة في مختلف الانتخابات العامة وهو وما يجعلنا نأمل أيضاً أن تقف الحكومة ومعها وزارة الإدارة المحلية والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني عموماً أمام نتائج الانتخابات المحلية التجديدية وأن تحدد من خلال أرقامها ومعطياتها ومؤشراتها الوسائل الأكثر قدرة على الاستجابة الواقعية لقضية المرأة وتعزيز أدوارها.□

انتخاب أم تجديد للثقة !

أ.د طارق المنصوب

■ يعرف الاصلاح السياسي بأنه: «عملية التحول الذاتي أو الموضوعي التدريجي أو الثوري صوب الديمقراطية ومكافحة بؤر الفساد السياسي، وبما يكفل تحقيق الاستقرار للنظام السياسي»، ومن مرادفات الإصلاح السياسي: التغيير، والتداول، والتطور والتقدم والتجديد والتحديث، وأخيراً التنمية.

وكلها مرادفات متقاربة؛ تعني عدم الثبات على حال واحد، كما تعني امتلاك المبادرة، والقدرة على التكيف مع المتغيرات التي تفرضها طبيعة الحياة البشرية المليئة بالإكراهات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية، وبالتطلعات الوطنية المشروعة للسير بتجربتنا السياسية، وديمقراطيتنا المحلية نحو آفاق رحبة جديدة ومتطورة.

في هذا الإطار مثلت دعوة فخامة الرئيس الى إجراء انتخابات داخلية لمنصب الأمين العام للمجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات عملاً بمبدأ تدوير السلطة، وتطبيق مبدأ التداول السلمي لها فعلياً داخل نطاق السلطات المحلية، وتنفيذاً لوعوده الانتخابية- تحولاً جديداً في ممارسة النهج الديمقراطي داخل المحليات، واستجابة واقعية للضرورات التي فرضها الواقع السياسي للبلد وما يمر به من ظروف سياسية واقتصادية حرجة، بعد تعالي أصوات أصحاب المشاريع الانفصالية، وتزايد الدعوات الحاقدة لبث ثقافة الكراهية المناطقية والطائفية بين أبناء اليمن الواحد، كما يعد آلية مناسبة - على الأقل في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ أمتنا ووحدتنا اليمنية - تكفل إعادة الإنسجام لمختلف مكونات المجالس المحلية مع السلطات المحلية المنتخبة منها، وهذا من شأنه خلق مناخ مثالي ملائم للعمل على المستوى المحلي لتحقيق وتيرة عالية من التنمية وصيانة مكتسبات الوحدة اليمنية، والحفاظ على الوئام والسلم الاجتماعي والوطني بين أبناء الشعب اليمني الواحد.

ختاماً.. تهانينا لكل من حافظ على منصبه أميناً عاماً للمجلس المحلي على مستوى المحافظة أو المديرية، وكل من نال الثقة مجدداً من أعضاء المجالس المحلية، وتمنياتنا الخالصة لمن فاز بمنصب أمين عام لأول مرة بالموفقية، وأن يأخذ الدروس والعبر من تجربة سلفه، وأن يضع نصب عينيه الأمانة التي أوكلت اليه، وأنه يمثل مجتمعه ومواطنيه الذين ينتظرون من الجميع انتشال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للمواطنين من حالة العوز والفاقة والفقر المدقع، الى حالة الأمان والاستقرار، عبر تعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة والشفافية، والبحث عن الفرص الاستثمارية المحلية والوطنية والاقليمية والتنقيب عن المزايا التنافسية التي تتوافر عليها كل محافظة أو مديرية من أجل القيام بواجباتهم التنموية والرقابية على أكمل وجه..

ولنا تناولة قادمة إن شاء الله تعالى نتناول فيها دلالات هذا الحدث على المشهد السياسي الوطني، وقراءة في النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية يوم السبت الماضي.□